مجلة دورية علمية محكمة

مجلة
جامعة صدام
للعلوم الأسلامية

العدد الثاني
١٤١٦هـ
١٩٩٥م

مكتبة
يوسف الرميض
لنشر وترويج الكتب
بكافة مجالاتها

أوهـــام الجمـــع والتفريـــق عنـــد المحدثين

دراسة حديثية نقدية
تأليف الشيخ عداب محمود الحمش النعيمي
المدرس بجامعة صدام للعلوم الاسلامية
١٩٩٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليق في بعض أوهام الجمع والتفريق عند المحدثين

لقد طالعت كتب السنة النبوية، واطلعت على كتابات كثيرة في هذا الجانب المهمّ من لغاتنا الدينية وكان فرسان هذا العلم كُثراً، وكل واحد منهم يستحق التقدير والثناء، وهو أهل للاسوة به والاقتداء، بيد أن أربعة من أكابر هؤلاء الفرسان قد أخذوا من نفسي في الجانب الحديثي مواقع خاصة لايزاحمهم فيها سواهم، ولا يدفعهم عن قمتها مدافع.

وأولهم وأولاهم الامام محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي - مولاهم (١٩٤-٢٥٦هـ).

وثانيهم الامام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي الضرير (٢٠٩-٢٧٩هـ).

وثالثهم الامام محمد بن حبّان بن أحمد التميمي البستي (٢٧٩-٣٥٤هـ).

ورابعهم الامام أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المغربي الشهير بابن القطان (ت٦٢٨هـ) صاحب الكتاب المشهور في نقد الحديث والموسوم (الوهم والايهام).

ومع أنني كتبت أبحاثاً عديدة تناولت كبار أئمة النقد الحديثي، ولا أزال أكتب وأستدرك على ما أكتب إلا أن جلّ عنايتي الحديثية وجهتها إلى خدمة مصنفات أولئك الاعلام ومعهم كتاب الامام مسلم.

وبحثنا الوجيز هذا ليس سوى دراسة على شرفة يُطلّ الانسان منها على مناظرات ومداخلات بين أئمة النقد الحديثي، يستخلص من ورائها دقة قول الامام ابي عمرو بن العلاء المقرىء: (ما نحن في جنب من مضى من العلماء

إلا نبت بقل في أصول نخل طوال) أخرجه أبو بكر الهذلي في كتابه (الكامل في القراءات).

وأما بعد:

ففي أثناء تحضيري لرسالة التخصص الأولى (الماجستير) ترجمت لأكثر من أربعة آلاف راوٍ وخمسمئة راوٍ ممن تناولهم الحافظ ابن حبان بالجرح والتعديل، ترجمة وجيزة تتناسب مع الهدف المنشود من وراء ذلك.

وحين كنت أقارن بين أقوال ابن حبّان وغيره من النقاد في راوٍ واحدٍ أو رواية، كنت أجد تباينًا شاسعًا أحيانًا، فبينما نجد ابن حبان يجعل الراوي في مرتبة الترك، يجعله الحافظ ابن حجر مثلاً في مرتبة الاختبار، أو يضعفه ابن حبان، ويوثقه ابن معين أو أبو زرعة، أو أبو حاتم... وهكذا.

ولما كنت مرتبطًا - بناء على نتائج دراساتي - أنّ أقوال هؤلاء النقاد، ليست مصطلحات وحدودًا جامعة مانعة - كما يحاول البعض أن يدعي، أو يجزم، فكان لابد من تفسير علمي تطبيقي[1] يوصل إلى شاطئ السلامة وبرّ الأمان.

وشخصية سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله الجمحي رحمه الله تعالى هي التي سنصحبها في هذه الوقفة المطلة، لنتعرف عليها من جهة، وعلى من اشتبهت به من جهة أخرى، وعلى مكانتها العلمية أيضًا.

قال الحافظ ابن حبان:

(سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي القرشي، كنيته أبو عبدالله، أصله من المدينة، ولي القضاء ببغداد.

يروي عن عبيدالله بن عمر - يعني العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من يسمعها أنه كان المتعمد لها)

ولقد روى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه عن جدّه علي رضي الله عنهم أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له:

(ثلاث يا علي لاتؤخرهن: الصلاة إذا أتت، والجنازة إذا حضرت، والأيّم إذا وجدت لها كفؤًا)

حدثنا ابن خزيمة قال: حدثنا محمد بن يحيى النهلي قال: حدثنا هارون بن معروف قال: حدثنا ابن وهب، عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، أن محمد بن عمر بن علي حدثه عن أبيه به)[2]

ورواه ابن حبان في هذا الاسناد إلى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، كلهم ثقات حفاظ:

١ ـ فشيخه محمد بن إسحاق بن خزيمة قال فيه ابن حبان نفسه، ولقد صحبه دهراً (كان أحد أئمة الدنيا: علماً وحفظاً، وجمعاً وفقهاً واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإشياء لا نعلم سبقه بها غيره من المتأخرين، مع الايمان الوافر، والدين السديد إلى أن توفي...)[٣]

وقال فيه أيضاً:

(ما رأيت على أديم الأرض، من كان يحسن صناعة السنن، ويحفظ الصحاح بألفاظها ويقوم بزيادة كل لفظة تزاد في الخبر ـ ثقةً ـ حتى كأن السنن كلها نصب عينيه، إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط)[٤]

قلت :

مع أن ابن حبان رأى النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي وأبا عوانة وابن أبي حاتم!

٢ ـ وشيخ شيخه محمد بن يحيى الذهلي النيسابوري قال فيه ابن حبان:

(مات سنة سبع وخمسين ومئتين، وكان متقناً من الجماعين للحديث والمواظبين عليه مع إظهار السنة، وقلة المبالاة بمن خالفها)[٥]

وكان أحمد بن حنبل على جلالة قدره يقوم له إذا دخل مجلسه، وقال فيه مرة: (ما قدم علينا رجل أعلم بحديث الزهري من محمد بن يحيى الذهلي)[٦]

٣ ـ وهارون بن معروف : وثقه ابن معين والعجلي والرازيان أبو زرعة وأبو حاتم وصالح بن محمد جزرة.

روى عنه الامام أحمد ـ وهو لايزال حياً ـ ولم أقف فيه على جرح وقال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب: (ثقة من العاشرة مات سنة إحدى وثلاثين ومئتين روى له الشيخان في صحيحيهما.)[٧]

٤ ـ وعبدالله بن وهب بن مسلم القرشي ـ مولاهم ـ أبو محمد المصري الفقيه من كبار أئمة عصره. قال فيه الحافظ في التقريب: (الفقيه ، ثقة حافظ عابد، روى له الجماعة) وكل الذي عيب عليه أنه كان يحدث عن الثقات والضعفاء. بيد أن الضعفاء. بيد أن أبا زرعة الرازي قال فيه:

(نظرت في نحو للاثين ألفاً من حديث ابن وهب، من حديثه بمصر وغير مصر فلا أعلم أنني وقفت على حديث لا أصل له)

وقال فيه الحافظ ابن حبان : (جمع وصنف ، وهو الذي حفظ على أهل الحجاز ومصر حديثهم) .

وقال ابن عدي :
(لا أعلم له حديثاً منكراً. إذا حدث عنه ثقة من الثقات)[٨]
وقال ابن سعد :
(كان كثير الحديث، لقة فيما قال، حدثنا، وكان يدلس)[٩]
قلت :
وهذا الحديث رواه ابن حبان من طريقه بالعنعنة ـ كما ترى.
لكن الامام أحمد قد رواه في المسند من طريق شيخه هارون بن معروف قال: ابانا ابن وهب: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أنّ محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثه عن أبيه عن جده به مثله[١٠]
وأخرجه الترمذي عن شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله[١١]
فقلت في نفسي: إنّ سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لم ينفرد بهذا الحديث ولو أن الذي تابعه ـ وهو الجهني ـ
قال فيه أبو حاتم الرازي : مجهول . فمن يروي عنه مثل ابن وهب لا يكون مجهول عين، إنّما هي جهالة حال. والحديث ليس بمنكر، بل هو حسن لغيره، فلا وجه لشدة تحامل ابن حبان على الرجل وعده هذا الحديث من منكراته.
ثم عدت إلى ميزان الذهبي، فوجدته يقول:
(وثقه ابن معين وغيره . وقال ابن عدي: له غرائب حسان وأرجو أنها مستقيمة. وإنما يهم فيرفع موقوفاً ويوصل مرسلاً، لا عن تعمد...
وأما ابن حبان فانه خساف قصاب، فقال : روى عن الثقات أشياء موضوعة...)
وقال الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام، وأفرط ابن حبان في تضعيفه)[١٢]
وقال الترمذي بعد تخريج حديثه عنده : (غريب حسن) كما رجح الشيخ أحمد شاكر. واعتذرت عن هجوم ابن حبان على الرجل اعتذاراً ضعيفاً فقلت،
(وأما حديث علي ... فقد أخرجه الترمذي في جامعه. وقال : هذا حديث غريب حسن
ولكن الزيلعي في نصب الراية نقل عن الترمذي قوله (غريب وما أرى إسناده بمتصل)
وهي تحسين الترمذي للحديث ـ إن كان تابعاً عنه. فيحمل على شواهده .
وهذا لا يعني أن الحديث حسن بهذا (اللفظ)[١٣] ولو أن الشيخ قال: إسناده صحيح، ورواته ثقات .

ووقفت عند هذا الحد، وأنا لغير راض عن نفسي، ولا عن الشيخ أحمد شاكر، ولا عن هذا الكلام الذي كتبته في رسالتي. لكن لا حيلة لي، ولا لغيري أمام رواية الحديث من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي وسعيد الجهني، إلا أن نوافق الذهبي في هجومه على ابن حبان أو نعتذر عن ابن حبان اعتذاراً واهياً كالذي صنعت! مع علم مبلي للهجوم العنيف عليه. ومضى عامان تامان على مناقشة رسالتي السالفة الذكر. ثم عينت محاضراً في جامعة أم القرى وأسند إلي تدريس مادة (فقه المرأة)[١٤] وعهدوا إليّ بكتابة مذكرة على ضوء المفردات التي أقرها مجلس قسم الشريعة في كلية التربية بالطائف وكان من جملة مفردات هذه المادة: الترغيب بالمسارعة في الزواج، وكراهية رد الكفء. فوقفت على هذا الحديث، ونقلت ماكنت كتبته في رسالتي عنه وقلت: هو حسن لغيره. ثم توارد على خاطري هذا السؤال:

إذا كان سعيد بن عبدالله الجهني مجهولا لا يعرف - وإن قال الحافظ ابن حجر فيه: مقبول! وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي صاحب أوهام، بل جعله ابن حبان في مرتبة الترك فهل تقوى متابعة مجهول العين - عند الجمهور - وهو مجهول حال عند ابن حبان وآخرين على رفع الحديث إلى درجة الاحتجاج! وإلا فبم قال الترمذي (حسن غريب) وقال الشيخ أحمد شاكر: (إسناده صحيح ورواته ثقات)!

ثم ما دام هذان الراويان شيخين لابن وهب - وأحدهما مجهول، والآخر صاحب أوهام، فقد يكون صاحب الاوهام سرق حديث عصريه وهماً أو تدليساً. فيرجع الحديث من رواية الجهني وحده - وهو مجهول - والأكثرون على ذلك!

أقول

رجعت الى تهذيب الكمال للحافظ المزّي فوجدته يقول:

(روى عن محمد بن عمر بن علي... روى عنه عبدالله بن وهب. روى له الترمذي في جامعه والنسائي - في مسند علي - وابن ماجه حديثاً واحداً) وساقه بإسناده[١٥]، وسيأتي.

ووقفت على ترجمة هذا الجهني في التاريخ الكبير للبخاري، وفي الجرح والتعديل لابن ابي حاتم وفي ثقات ابن حبان، وفي ثقات العجلي، وفي تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال، وديوان الضعفاء والمتروكين. وغيرها من كتب الرجال فلم أجد أحداً ذكر له راوياً سوى ابن وهب ولم أجد أحداً ذكره بكلمة تعرف من حاله بشيء.

ورجعت إلى ترجمة عبدالله بن وهب في تهذيب الكمال. فرأيته ذكر لابن وهب عدة أشياخ باسم سعيد:

(ـ سعيد بن عبدالرحمن بن أبي الصباء المصري
ـ وسعيد بن أبي أيوب ـ واسم أبي أيوب مقلاص)
ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي
ـ وسعيد بن عبدالله الجهني)[١٦]

فتوقفت طويلاً عند هذا الحديث، وحدثت نفسي بأن أخطىء ابن حبان في روايته الحديث من طريق الجمحي، وعده من منكراته، وهو ليس من حديثه ـ كما عليه الاكثرون) وراجعت عشرات من كتب الرجال والعلل، وكتب التخريج، فما وقفت على شيء ينفع في إيضاح هذا الاشتباه.

بيد أنني وقفت للشيخ الالباني على كلمة قالها عقب تخريجه هذا الحديث قال: (قلت: وفيه سعيد بن عبدالله الجهني) ولقه ابن حبان والعجلي، وقال أبو حاتم: مجهول وتبعه الذهبي في الميزان. وقال الحافظ: مقبول ـ يعني عند المتابعة ـ ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) ١. هـ[١٧]

ونعم هذا الكلام قال محققا جامع الاصول[١٨]

عندها قلت في نفسي:

أليس الأجدر بي أن أجمع طرق الحديث فأتعرف إلى الحقيقة الأصيلة، لأن كتب الرجال إنما تنقل أسماء الرواة من أسانيد الكتب الحديثية.

ولقد تتبعت ما أمكنني من روايات هذا الحديث وطرقه، فوقفت على ماياتي:

ـ أخرج الحافظ ابن حبان هذا الحديث من رواية ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه... لساقه... وقد تقدم.

ـ وأخرج ابن ماجة هذا الحديث من طريق شيخه حرملة بن يحيى التجيبي ـ تلميذ الشافعي ـ قال : حدثنا عبدالله بن وهب ، قال : أخبرني سعيد بن عبدالله الجمحي به مختصراً[١٩]

ـ وأخرجه الحاكم النيسابوري في مستدركه قال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق قال: حدثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثني عبدالله بن وهب قال: أخبرني سعيد بن عبد الرحمن الجمحي أن محمد بن عمر بن علي حدثه به مثله[٢٠]

فالحديث عند هؤلاء الائمة ، ابن ماجه وابن حبان والحاكم النيسابوري مداره على عبدالله بن وهب عن سعيد الجمحي.

ولقد رواه عن عبدالله عن الجمحي راويان ثقتان، حرملة بن يحيى وهارون بن معروف وارتضى هذا السياق ـ بغض النظر عن حكمه عليه: الذهلي، وابن ماجه، وابن خزيمة. وعبدالله بن أحمد، وابن حبان والحاكم.

وقد روى الحديث من وجه آخر على النحو الآتي:

ـ فأخرجه أحمد بن حنبل عن شيخه هرون بن معروف عن ابن وهب قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني أن محمد بن عمر بن علي رساله بمثله سنداً ومتناً[٢١]

ـ وأخرجه الترملي من حديث شيخه قتيبة بن سعيد عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجهني به مثله[٢٢]

ـ وأخرجه الخطيب البغدادي من طريق عيسى بن أحمد العسقلاني قال: حدثني عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي بمصر، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني به مثله

فهؤلاء الثلاثة الثقات : هارون بن معروف وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني قد رووا هذا الحديث عن ابن وهب عن سعيد الجهني.

أقول : مدار الحديث على عبدالله بن وهب عند الجميع، وقد رواه الحفاظ عنه عن سعيد الجمحي وعنه عن سعيد الجهني عن محمد بن عمر بن علي.

فهل لابن وهب في هذا الحديث شيخان؟ أو أنه وَهِمَ ـ مع الزمن ـ فتصحف عليه الجمحي الى جهني، أو العكس، أو اشتبه الامر على تلامذته، فرواه بعضهم هكذا وبعضهم هكذا؟ وخاصة أنّ هارون بن معروف قد رواه على الوجهين معاً.

ومن الطريف أن أحمد بن حنبل رواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، وابنه عبدالله بن أحمد رواه عن هارون عن عبدالله بن وهب عن الجمحي؟

أقـــول:

يحسن أن نعرف بسعيد بن عبدالله الجهني، هنا قبل أن نرجح أحد الاحتمالات السابقة.

١ ـ ترجم البخاري في التاريخ الكبير لسعيد بن عبدالله الجهني فقال: يروى عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، وعنه ابن وهب) ولم يزد[٢٤]

٢ ـ وتبعه ابن حبان على ذلك ، ولم يزد حرفاً[٢٥]

٣ ـ وزاد ابن ابي حاتم على ماقاله البخاري: سألت ابي عنه فقال: هو مجهول[٢٦]

٤ ـ وقال العجلي : مصري ثقة[٢٧]

٥ ـ وقال الذهبي في الميزان : شيخ لابن وهب قراه ابن حبان، بينما قال في الديوان: لا يعرف[٢٨]

٦ ـ وقال الحافظ المزي: روى عن محمد بن عمرو بن علي، روى عنه ابن وهب وأخرج له الترمذي والنسائي وابن ماجه حديثاً واحداً، وساله باسناده مثله[٢٩]

٧ ـ وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : مقبول[٣٠]

٨ ـ وقال الشيخ ناصر الالباني عقب تخريج هذا الحديث:

(وقبه سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن وقال الحافظ في التقريب: مقبول: يعني عند المتابعة، ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح)[٣١]

ويلاحظ على هذه الترجمة مايأتي:

١ ـ إن سعيد بن عبدالله الجهني لايروي إلا عن محمد بن عمرو، ولا يروي عنه إلا عبدالله بن وهب.

٢ ـ إن الحديث الذي ذكر هذا الرجل في إسناده هو نفسه الحديث الذي رُوي من طريق الجمحي.

٣ ـ إنّ احتمال وهم عبدالله بن وهب ـ مع تقادم الزمن ـ فجعل من الرجل الواحد رجلين ليس بعيداً لأمور ثلاثة:

أ ـ الأول : أن الجمحي هو : سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي، والجهني هو: سعيد بن عبدالله الجهني، ومن السهولة بمكان تصحيف الجمحي الى الجهني أو العكس إضافة إلى شيوع نسبة الراوي إلى جده، كأن يقول: سعيد بن عبدالله الجمحي كما جاء في سنن ابن ماجه في إحدى طبعتيه؟

ب ـ الثاني : أن عبدالله بن وهب كان كثير الرواية، فقد حدث بثنة ألف حديث ـ كما قال الحافظ أحمد بن صالح المصري. وقد ذكر بعض الائمة أنه كان سيء الأخذ يروي عن الثقات والضعفاء، وكان يتفرد بأشياء لا يأتي بها غيره وهذا يعني أن الرجل قد يخطيء، بل يخطيء فعلاً.

ج ـ الثالث : أن الخطيب البغدادي قد صنف كتاباً ضخماً سماه «موضّح أوهام الجمع والتفريق» تتبع فيه أوهام المحدثين فيمن جعلوه رجلين أو أكثر وهو رجل واحد أو العكس.

وصاحب ترجمتنا من هؤلاء، قال فيه الخطيب:

(سعيد بن أبي أيوب المصري، هو سعيد بن مقلاص، وهو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي)[٣٢] ا.هـ باختصار.

قلت : فلم

لا يكون سعيد بن عبدالله الجهني نفسه هو سعيد بن عبدالرحمن الجمحي بل لم لا يكون هؤلاء الخمسة الآتية أسماؤهم شيخاً واحداً فقط؟

١ ـ سعيد بن أبي أيوب المصري.

٢ ـ وسعيد بن مقلاص.

٣ ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن أبي العساء.

٤ ـ وسعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي.

٥ ـ وسعيد بن عبدالله الجهني.

و مما يقوي هذا الاتجاه في نفسي كثرة الرواة المجاهيل الذين أوردهم المصنفون في الرجال دون أن يعرفوا عن أعيانهم أو أحوالهم شيئاً سوى ورود أسمائهم في أسانيد أحاديث رويت... الخ .

قال الحافظ أبو الحسن بن القطان:

١ ـ (أبو عبدالله الشامي: مجهول، ولم يزده ابن أبي حاتم في ذكره إياه على أن قال:

(روى عن قيم الداري، روى عنه ضرار بن عمرو. ولقا أخذ ذلك من الاسناد)[٣٣]

٢ ـ (أبو سعيد الحميري: لا يعرف إلا في هذا الاسناد . ولم يزد ابن أبي حاتم في ذكره إياه على ما أخذه من الاسناد، وقد ذكره بذلك من غير مزيد أبو عمر بن عبدالبر في الكنى المجردة. فهو مجهول فاعلم ذلك)[٣٤]

٣ ـ (جدة رباح : مجهولة فإنها لا تعرف بغير هذا، ولا يعرف لها اسم، ولا حال، ولغاية ماتعرفنا إليها بهذا الاسناد. أنها ابنة لسعيد بن زيد رضي الله عنه)[٣٥]

وهل سعيد بن عبدالله الجهني إلا واحد من أولئك الذين لا يعرفون إلا بذكرهم في الاسناد؟

والذي يرجّح أن يكون سعيد بن عبدالله الجهني هو سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله الجمحي أمور :

١ ـ الأول : أن هارون بن معروف قد حدث به على الوجهين، وكان قد أضرّ في آخر عمره، وعيسى بن أحمد العسقلاني وصفه الحافظ بأنه: ثقة يغرب. وقتيبة بن سعيد له أغلاط .

٢ ـ الثاني : أن ابن ماجه رواه من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي، فنسبه إلى جده، وهذا صنيع أهل الحديث، فربما وقع التصحيف في النسبة .

٣ ـ الثالث : أنه لم يقل أحد من النقاد بأن أحد الراويين تابع الآخر، بل كل من الطريقين يصفون الحديث بأنه غريب لا يعرف إلا من طريق سعيد! فهل تغفل جميعهم عن رواية عبدالله بن وهب له عن شيخيه المزعومين؟

إذ من المعروف لدى نقاد الحديث أن رواية سعيد بن عبدالله الجهني عن محمد بن عمر بن علي تعدّ غريبة لتفرد راو واحد بها ـ بغض النظر عن شذوذها أو نكارتها ـ فإذا روى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي الحديث نفسه عن محمد بن عمر، بإسناده ومتنه، فهي متابعة تامة.. ولم يذكر ذلك أحد ممن خرّج هذا الحديث، أو ممن نقده ـ فيما علمت.

غير أن المناوي قال في فيض القدير :

(جزم الحافظ ابن حجر في تخريج الهداية بضعف سنده .

وقال في تخريج الرافعي ـ يعني تلخيص الحبير ـ رواه الحاكم من هذا الوجه، وجعل محله ـ يعني محل سعيد بن عبدالله الجهني ـ سعيد بن عبدالرحمن الجمحي وهو من أغاليطه الفاحشة .

وممن رواه : البيهقي في سننه عن سعيد بن عبدالله هذا، وقال : في الباب أحاديث كلها واهية ، أمثلها هذا.

وبه عرف مايجزم الحافظ العراقي بحسنه. وما في قول الهيثمي : رواه ثقات)(٣٣)

قلت :

مع جلالة قدر الحافظ ابن حجر فقد تسرع في هجومه على الحاكم، وتخطئته إياه بجعله الجمحي محل الجهني، لأن الحاكم لم ينفرد بهذا، فقد رواه ابن حبان عن ابن خزيمة عن الذهلي عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي وأخرجه ابن ماجه من طريق حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن الجمحي.

فهؤلاء ثلاثة حفاظ وقفت على تخريجهم إياه عن طريق الجمحي، فلا عيب على الحاكم في تخريجه ولا لوم. ونحن لو دققنا النظر في سند هذا الحديث لرأينا الاضطراب البادي في سنده من عبدالله بن وهب، أو من هارون بن معروف، أو منهما معا.

وقد تقدم أن أحمد بن حنبل والدرملي والخطيب أخرجوه من طريق عبدالله بن وهب عن الجهني. ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف، وقتيبة بن سعيد وعيسى بن أحمد العسقلاني، وحرملة بن يحيى.

وأخرجه ابن ماجه وابن حبان والحاكم من طريق عبدالله بن وهب عن الجمحي، ورواه عن ابن وهب بهذا السياق هارون بن معروف أيضاً وحرملة بن يحيى التجيبي في أحد الوجهين عنهما.

ويبدو لي أن تخطئة الحافظ ابن حجر ليست مريحة ولا مرضية، وغمز الناوي بتحسين العراقي للحديث غير مُرْضٍ، وتخطئة الحافظ للحاكم غير سديدة!

بيد أن البت في ترجيح إحدى الطريقتين على الاخرى تعترضه الأمور الآتية:

١ - الأول : أن هارون بن معروف قد رواه على الوجهين، وهذا نوع من الاضطراب كما سيأتي.

٢ - الثاني : أن إحدى الطبعتين من سنن ابن ماجه موافقة لسياق الترمذي من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجهني.

بينما سياق الطبعة الثانية موافقة لما عند ابن حبان والحاكم من حديث عبدالله بن وهب، عن سعيد بن عبدالله الجمحي.

٣ - الثالث : أن المزّي في ترجمة محمد بن عمر بن علي، ذكر في الرواة عنه سعيد بن عبدالله الجهني، ولم يذكر فيهم سعيداً الجمحي.

وفي ترجمة الجهني ساق الحديث باسناده من طريق عبدالله بن أحمد، قال : حدثني أبي قال: حدثنا هارون بن معروف.

قال عبدالله : وسمعته أنا من هارون، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني سعيد بن عبدالله الجهني.. وساقه به مثل رواية الترمذي.

ونص المزّي على أن الترمذي والنسائي روياه عن قتيبة بن سعيد، عن عبدالله بن وهب بتمامه وروى ابن ماجه قصة الجنازة منه، عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب(٣٨)

٤ - الرابع : أن الامام الزيلعي نقل في تخريجه عن الترمذي أنه قال : (هذا الحديث غريب، وما أرى اسناده بمتصل) وهذا يعني وجود علة أخرى سوى التفرد، وهي عدم الاتصال: إن كان بالارسال، أو الانقطاع، أو التدليس، أو الارسال الخفي. لكن الشيخ المباركفوري في تحفة الاحوذي، والشيخ أحمد شاكر لم يرتضيا قول الزيلعي هذا.

قال الشيخ أحمد شاكر:

(ليس لي شيء من النسخ التي معي من الترمذي عبارة (وما أرى إسناده بمتصل). وكذلك قال الشارح المباركفوري في تحفة الاحوذي ١/١٥٥: إن هذه العبارة ليست في النسخ المطبوعة والقلمية الموجودة عنده.

وأنا أظن أن الحافظ الزيلعي انتقل نظره حين الكتابة الى حديث عائشة الآتي برقم (١٧٤) قال أبو عيسى فيه: هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل)[٣٩]

ووضع الشيخ أحمد شاكر بين حاصرتين ( ) جملة «غريب حسن» وأشار إلى أنها موجودة في عدة نسخ خطية.

أقول:

إن الاجابة على هذه الاعتراضات تسهم - إلى حدّ ما - في الوصول بنا إلى الاقتراب من الصواب.

١ - أما عن اضطراب هارون بن معروف في روايته على الوجهين، فإزالته ليست عسيرة لأن الاضطراب إن كان منه، فروايته التي وافق فيها الجماعة ترجح على الرواية التي انفرد بها عنهم.

وإن كان الاضطراب ممن روى عنه، فترجح رواية الأحفظ، أو الاكثر، أو الموافقة للجماعة.

وفيما بين أيدينا من مصادر لمجد الدهلي عند ابن حبان وعبدالله بن أحمد عند الحاكم رويناه عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجمحي.

ولمجد أحمد بن حنبل - كما في مسنده - وابنه عبدالله بن أحمد - كما في تهذيب الكمال للمزي - رويناه عن هارون بن معروف عن ابن وهب عن الجهني.

وأحمد بن حنبل أعرف بحديث أهل بلده من الدهلي، وابنه عبدالله صرح بسماعه من هارون عن سعيد بن عبدالله، والغريب أن روايتي المزي والحاكم المتعارضتين عن عبدالله من طريق أبي بكر بن مالك عنه.

فترجح رواية هارون عن عبدالله بن وهب عن الجهني، بكل اعتبار، ولو تسلسل برواتها الحفاظ.

٢ - وأما متابعة حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن الجمحي، فقد جاءت في سنن ابن ماجه - بتحقيق الدكتور الاعظمي: (حرملة بن يحيى عن عبدالله بن وهب عن سعيد بن عبدالله الجمحي، بينما نص الحافظ المزّي والذهبي وابن حجر بأنها من رواية حرملة عن ابن وهب عن الجهني. فترجح الرواية التي توافق الأصول التي جمعت أسماء رواة الحديث، ورواياتهم وهي عن الجهني. وطبعة الاعظمي قد اعتمد فيها الحاسب الآلي، فجاءت كثيرة الاغلاط.

وليس موضع نقده ههنا.

٣ - والثالث يؤكد على ماذكرته في الثاني.

٤ ـ وأما الأمر الرابع : ففيه ولفتات سريعة عديدة:

ـ الأولى : أن الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ زاد جملة (غريب حسن) بناء على أصول خطية ادّعى أنها في حوزته، وهي زيادة تنسجم مع منهج الترمذي في التحسين بالشواهد الخاصة أو العامة، لكنها لا تنسجم إطلاقاً مع ما نقله الزيلعي عن الترمذي قوله: (غريب وما أرى إسناده بمتصل).

ـ الثانية : زعم الشيخ أحمد شاكر أن نقل الزيلعي غير صحيح، وهو سيئ نظر منه لأنه ليس في النسخ المطبوعة والقلمية لديه ولدى المباركفوري هذا النقل ـ كذا قال ـ!

لكن الحقيقة هي أن الترمذيّ أخرج الحديث في الصلاة. وسكت ـ في غالب ظني ـ وأخرجه في الجنائز أيضاً وهناك قال: (هذا حديث غريب وما أرى إسناده بمتصل)[٤٠]

ـ الثالثة : هل ينسجم قوله (غريب حسن وما أرى إسناده بمتصل) على ما نقله مكمل تحفة الترمذي![٤١]

إن الذي أحب أن أقرره ـ ابتداء ـ هو أن طبعة أحمد شاكر أسوأ طبعات جامع الترمذي على الإطلاق لأنه حشر نفسه ـ رحمه الله وغفر له ـ بين الترمذي وكتابه، وجعل نفسه وصياً على مصطلحات الترمذي، فغيّر[٤٢] فيها وبدل على حسب ما أداه إليه اجتهاده في فهم منهج الترمذي.

وحين شرعت في إعداد رسالتي العلمية التي لم يكتب لها التمام (الترمذي ومصطلحاته الحديثة في كتابه الجامع) لنيل درجة الدكتوراه أعددت فهارس عديدة تعينني في إنجازها على سبيل الاستقراء.

وحين كنت أقارن بين الطبعة الأميرية ببولاق وطبعة تحفة الأحوذي الحجرية وطبعة عارضة الأحوذي ـ على كثرة أغلاطها ـ وبين أقوال الذهبي والمزي في تهذيب الكمال، وتحفة الأشراف، وما نقله الزيلعي والحافظ ابن حجر من مصطلحات الترمذي رأيت عجباً عجاباً... ولست أدري كيف غفل المحققون والعلماء عن هذه التجاوزات التي لا تحصى عند الشيخ أحمد شاكر ـ غفر الله له ـ وواحدة من تجاوزاته هذه التي بين أيدينا!

فقول الترمذي (غريب وما أرى إسناده بمتصل) نقله الزيلعي والمباركفوري في الجنائز وقبلهما ابن العربي في عارضة الأحوذي، وبعدهما مخطوطة (الأحاديث المستغربة الواردة في الجامع الكبير للترمذي) وأنكره أحمد شاكر أو مكمل كتابه لحشر كلمة حسن، فأفسد دلالة المصطلح هنا. فقال (غريب حسن وما أرى إسناده بمتصل)

بينما قوله الأول: (غريب وما أرى إسناده متصلا) منسجم غاية الانسجام ولا يحتاج إيضاحه إلى كبير عناء.

إذ الغرابة عند أهل الحديث معروفة الدلالة. وقد بين الترمذي مصطلحه فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث غريب) فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان:

١ - رب حديث غريب لا يُروى إلا من وجه واحد. يعني عن صحابي واحد بإسناد واحد ولا يروى بهذا الإسناد إلا هذا الحديث الواحد، ومع هذا فالإسناد صحيح.

٢ - ورب رجل من الأئمة يحدث بالحديث، لا يعرف ذاك الحديث إلا من جهته، فيشتهر الحديث لكثرة من رَوَى عنه.

وهذا معناه: أن الإسناد معروف كمالك عن نافع عن ابن عمر، أو مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر. ثم يشتهر بعد ذلك بكثرة من رواه عن عبدالله بن دينار أو مالك - يعني الأول - فيرب منكر لضعف الإسناد، وهذا غريب صحيح لصحة السند وعدالة رجاله.

٣ - ورب حديث يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما تصح الزيادة إذا كانت ممن يعتمد على حفظه.

وهذا يعني أن الزيادة إذا تفرد بها ثقة فهي مقبولة غريبة، وإذا تفرد بها ضعيف فهي مردودة منكرة.

٤ - ورب حديث يروى من أوجه كثيرة - يعني عن صحابة عديدين، وإنما يستغرب من حديث صحابي بعينه، مثل حديث (الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد) فهذا الحديث مَرْوي في الصحيحين من حديث أبي هريرة ومن حديث ابن عمر.

لكنه غريب من حديث أبي موسى الأشعري، وسبب الغرابة هو تفرد أبي كريب به وقد استنكر غير واحد على أبي كريب روايته من حديث أبي موسى)[٤٢]

وحديث علي رضي الله عنه غريب، على اعتبار أنه لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ، إلا بهذا الإسناد: عبدالله بن وهب عن الجهني عن محمد بن عمر عن أبيه عن جده مرفوعاً.

وهو غريب باعتبار آخر، وهو أن سنده صحيح جاء في عدة أحاديث من غير حديث علي وتفرُّد الجهني أو الجهني بروايته عن علي لا يحتمل.

أما قوله: (وما أرى إسناده متصلا).

١ ـ فهل يرى الترمذي أن رواية المجهول وتفرّده بمثابة الانقطاع؟ إذ مادمنا لا نعرف عن شخصه إلا رواية ابن وهب عنه وهو يروي عن كل واحد، وهذا الراوي المجهول ادّعى لابن وهب أن محمد بن عمر حدثه، ونحن لانستطيع التحقق من ذلك، ولا يمكننا دعوى الاتصال بمثل هذا، إذ المجهول وما لم يرو من العلم سيان ـ كما يقول الحافظ ابن حبان[٤٣] وهذا احتمال قويّ له وجاهته.

٢ ـ أو يريد الترمذي أن محمد بن عمر بن علي لم يدرك والده ، أو أنّ والده عمر لم يدرك عليا؟

٣ ـ أو أن هذا الاسناد مقلوب فالرجل هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عمر هذا حالته مجهولة ـ كما يرى ابن القطان؟

فإن كان يروي عن أبيه عمر عن جده علي زين العابدين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا ريب أن الحديث مرسلٌ، منقطعٌ، غير متصل.

ـ أما عن الاحتمال الأول: فالاجابة فيه واضحة إن كان الحديث من رواية الجهني، وسياتي.

ـ وأما عن الاحتمال الثاني: فالجواب عليه كما يأتي:

١ ـ إن علياً كرم الله وجهه استشهد سنة ٤٠هـ، وقد قال الزبير بن بكار:

إنّ عمر بن علي ولد في خلافة عمر بن الخطاب، وهو سماه عمر.

وقال مصعب النسابة: كان آخر ولد علي وفاة.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : قتل سنة سبع وستين، وقال خليفة بن خياط: قتل مع مصعب بن الزبير أيام المختار.

وقال الحافظ ابن حجر: ذكر الزبير مايدل على أنه عاش إلى زمن الوليد بن عبدالملك.

وقد ذكر غير واحد من أهل التاريخ، أنّ الذي قتل مع مصعب بن الزبير، هو عبدالله بن علي والله أعلم[٤٤]

فلو افترضنا أن عمر بن علي ولد سنة عشرين من الهجرة، بل سنة أربع وعشرين فقد كان له من العمر ست عشرة سنة حين تولى علي رضي الله عنه. فلا انقطاع بينهما إذن؟

٢ ـ وأما محمد بن عمر بن علي فقد نص المزّي على أنه روى عن أبيه عمر بن علي، وعمه محمد بن علي المعروف بابن الحنفية، وعن كريب مولى ابن عباس، وعن ابن عمه علي زين العابدين بن الحسين.

روى عنه سفيان الثوري والجهني، وعبدالملك بن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري، ويحيى بن سعيد الأنصاري.

قال ابن سعد : أدرك أول خلافة أبي العباس السفاح[٤٥]

٣ ـ ونص المزي على أن عبدالله بن وهب يروي عن السفيانين، وابن جريج، ويحيى بن أبي أيوب المصري وعشرات من هذه الطبقة، ومنهم الجمحي والجهني[٤٦] فالاتصال من حيث التاريخ متحقق في الطبقات الأربع. وليس ثمة شائبة انقطاع إلا من جهة جهالة سعيد بن عبدالله الجهني. وتقدمت الاجابة عليه في جواب الاحتمال الأول ...

ـ وأما احتمال قلب الاسناد. وأن محمد بن عمر المقصود: هو محمد بن عمر بن علي زين العابدين وليس هو من طبقة ابن عم أبيه بل هو أنزل، فيبدو أن هذا الوهم سبق إلى الحافظ ابن القطان من قول ابن حبان في الثقات في ترجمة محمد بن عمر بن علي المكبّر: أكثر روايته عن أبيه، وعن علي بن الحسين. أما المصغّر هذا فلم يفرجه ابن حبان في الثقات. ولا المزي في تهذيب الكمال. ولا رأيت ابن القطان نص على أن عبدالحق قد خرج حديث علي هذا رغم تشهي الشديد للوهم والايهام.

فيبدو لي ـ والله أعلم ـ أن عدم الاتصال الذي يميل إليه الترمذي يكمن في جهالة سعيد بن عبدالله الجهني، ليس غير. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستقل.

القول :

يبدو أن الراجح في هذا الحديث أنه من رواية سعيد بن عبدالله الجهني المجهول لأن كل القرائن تدل على ذلك، وتطبيق القواعد الحديثية، لا يسعف إلا بهذه النتيجة .

وكلّ إمام رويَ عنه الوجهان. فنحن بين أن نضم روايته التي وافق فيها الحفاظ لتكون الأخرى شاذة، وبين أن نسقط روايته نهائياً بالاضطراب .

وفي هذه الحالة أو تلك، فرواية الحديث من طريق الجهني هي الراجحة حديثياً. وإن كان القلب إلى اعتبارها من رواية الجمحي أميل، لاضطراب عبدالله بن وهب فيها، أو تدليسه لتكثير شيوخه .

وسواء كان الحديث من رواية هذا المجهول، أو ذاك الضعيف، فهل يمكن أن نحكم عليه بأنه يصح بشواهده ! وكيف يقول الشيخ أحمد شاكر في تخريجه الترمذي وهذا إسناد صحيح رجاله ثقات. وماذا عن سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، أهو صدوق أم متهم برواية الموضوعات !

قلت :

أما عن تصحيح الشيخ شاكر للإسناد، فهو مرفوض بوجود سعيد بن عبدالله الجهني - وهو لم يذكر غيره - وهو رجل مجهول. وكيف يكون رواته ثقات وفيهم هذا المجهول. وفيه اضطراب عبدالله بن وهب في روايته مرة عن الجمحي وأخرى عن الجهني، وكل واحد منهما لا يحتمل تفرده.

فإسناد هذا الحديث ضعيف لاضطراب ابن وهب ووجود هذا المجهول، أو ذاك الضعيف.

والشيخ أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - ولوع بتصحيح كل إسناد مصري ما أمكنه ذلك.

ولقد حدثني شيخي العلامة محمد عبداللطيف سالم المشهور بالحافظ التجاني رضي الله عنه قال: لقد ادخل الشيخ أحمد شاكر مصريته، حتى في علوم الحديث، رحمه الله تعالى) ١٠هـ

وحول صحة الحديث بشواهده أو عدم صحته بها، فيكفينا في هذا البحث الوجيز قول الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

(فيه - أي هذا الحديث - سعيد بن عبدالله الجهني، وثقه ابن حبان والعجلي وقال أبو حاتم: مجهول.

... وقال الحافظ : مقبول - يعني عند المتابعة - ولم يتابع فيما علمت، ومعنى الحديث صحيح) ١٠هـ

فذلك أن قضية التصحيح بالمتابعة أو الشاهد تستحق أن تفرد برسالة علمية ضخمة.

- بقي أن نقف وقفات سريعة مع سعيد بن عبدالرحمن الجمحي لنتعرف على منزلته ومرتبته في سلم الجرح أو التعديل، ونحاول تفسير أقاويل النقاد المتعارضة فيه، بغية الوصول إلى حكم قريب من الصواب فيه.

فأقول وبالله التوفيق :

ذكرت لي أحد مؤلفاتي السابقة منهج نقاد الحديث في التعرف إلى شخص الراوي، ثم إلى منزلته في الجرح أو التعديل، وخلاصة ذلك أمران اثنان:

- الأول : جمع أقوال نقاد الحديث فيه، وترتيبها تاريخياً بَدْءاً من معاصريه وانتهاء بآخر ناقد تكلم فيه، قدر المستطاع، ووفق معطيات كتب التاريخ والرجال، وبذلك تُعرف عينه وعدالته.

- والثاني : جمع مروياته كلها، وموازنتها بمرويات غيره من أقرانه ثم بروايات الثقات ممن رووا هذه الأحاديث أو مثيلاتها في الأبواب، ليعلم بذلك ضبطه، فيحكم أو عليه بعدئذ.

وعلى ضوء جمع المعلومات وسبر الروايات وفي إطار نظرته الخاصة للنقد، يصدر الحكم على الراوي[٤٧]

وسأحاول تلخيص تاريخ هذا الرجل، ثم أنتقل إلى مروياته. لأرى إمكانية سبرها أو الاكتفاء بنماذج منها.

١ ـ التعريف بشخصية الجمحي :

قالوا في ترجمته[٤٨]:

سعيد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن جميل بن عامر بن حذيم بن سلامان بن سعد بن جمح القرشي الجمحي.

أبو عبدالله المدني قاضي بغداد في عسكر المهدي زمن الرشيد.

قال الزبير بن بكار : ولي القضاء للرشيد ببغداد، وله يقول الشاعر يرثيه حين مات:

ثلمة في الاسلام موت سعيد ... سدت كل مخلص التوحيد

والله أنسى رأيته لا يبالي ... في تقى الله لوم أهل الوعيد

وقال الزبير أيضاً :

« سأل أمير المؤمنين هارون الرشيد، عبدالله بن مصعب، عن سعيد بن عبدالرحمن ـ وهو يومئذ قاضيه ـ فقال: يا أمير المؤمنين: إني أحسب سعيد بن عبدالرحمن لو دخل المسجد الحرام فنظر إلى رجل وامرأة على فاحشة، ما ظن بهما إلا خيراً، لبعده عن الآفات. وقد روى عنه الليث بن سعد وهو أكبر منه. وعبدالله بن وهب وعلي بن حجر.

وقد ذكر الحافظ المزي خمسة وعشرين محدثاً رووا عنه[٤٩]

وقد ذكر ابن عدي في ترجمته من الكامل أن البغداديين لقنوه رفع حديث فتلقن[٥٠]

والذي نفهمه من هذا التعريف بسعيد الجمحي أمور:

١ ـ الأول : أن الرجل كان عالماً فقيهاً مشهوراً له بالعلم، ولولا ذلك ما ولي القضاء في عاصمة الاسلام!

٢ ـ الثاني : أن الرجل مشهور النسب والفضل، ولولا ذلك ما روى عنه الليث بن سعد.

٣ ـ الثالث : أن الرجل صالح تقي، نقي السريرة لا يظن السوء بمسلم، وهذا من كمال ورعه وأدبه.

٤ ـ الرابع : أنه كان لا يخاف في الله لومة لائم، ويقضي بالحق، ولو كان على

وقد نقل الخطيب البغدادي عن سريج بن النعمان ويحيى بن أيوب وأبي حسان الزيادي تلاميذه أنه توفي سنة ست وسبعين ومئة، زاد الزيادي: وهو ابن ثنتين وسبعين سنة.(٥٦)

وخلاصة الأمر أن الرجل عدل عالم صالح، مثله قليكن الرجال في التقوى والصلاح وقول الحق. فماذا عن ضبطه؟

قلت : ذكرت سابقاً أن الخطوة الأولى في معرفة ضبطه هي جمع أقاويل أهل النقد فيه:

- روى عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين قوله فيه: ثقة.
- وقال أحمد بن حنبل والنسائي: لا بأس به .
- وذكر الحافظ ابن حجر ومغلطاي أن الحافظ عبدالله بن نمير، وموسى بن هارون، والعجلي، والحاكم النيسابوري، وابن خلفون قد وثقوه.
- وقال أبو حاتم الرازي : صالح الحديث ولا يحتج به.
- وقال زكريا بن يحيى الساجي : يروى عن هشام وسهيل أحاديث لا يتابع عليها.
- وقال يعقوب بن سفيان : ليّن الحديث.
- وقال ابن عديّ في الكامل بعد أن ساق له سبعة أحاديث مما استنكر عليه: (وسعيد بن عبدالرحمن له أحاديث غرائب حسان، وأرجو أنها مستقيمة. وإنهما بهم عندي في الشيء فيرفع موقوفاً، ويوصل مرسلاً، لا عن تعمد.(٥٧)
- وقال ابن حبان : يروى عن عبيد الله بن عمر - العمري - وغيره من الثقات أشياء موضوعة، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها.

وذكر له الحديث الذي تكلمنا عليه سابقاً من روايته عن محمد بن عمر بن علي، وحديثين آخرين من روايته عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر .

أقول :

إن كلام أهل المصطلح في تعارض الجرح والتعديل، بترجيح قول الأكثر أو الأحفظ أو الأكثر اعتدالا ليس له عندي من الناحية التطبيقية كبير أهمية، ولصاري ما أفيده من وجوه الجرح في راو هو الموقف في حاله، حتى أتبين حقيقة أمره بتفسير أقوال النقاد، وسبر روايات الرجل .

على أن أقوال النقاد كلهم فيه متسعة، سوى ظاهر قول ابن معين، وقول ابن حبان .

أما عن إطلاق ابن معين لفظ (ثقة) لمن الخطأ بمكان تنزيله على مصطلح الحافظ ابن الصلاح والمتأخرين من أن هذا اللفظ يعني من جمع بين العدالة

والضبط الذي يقبل معهما روايات الراوي ولو انفرد. فإن إطلاق المتقدمين لفظ (ثقة) لم يكن على هذا (الغالب) المفصل نظرياً عند المتأخرين.

وعند دراستي لمصطلح (الثقة) عند ابن حبان نقلت عن النقاد المتقدمين، ومنهم ابن معين. أن هذه الحدّية لم تكن معروفة عندهم، فقد يطلقون مصطلح (ثقة) ويعنون به العدل الضابط وقد يعنون به العدل الصالح، وقد يعنون به العدل العالم الذي لا يتصور منه الكذب.

ولا أجدني بحاجة إلى التمثيل، فإن الأبحاث التخصصية لا يليق أن يزكد بها على المستفاد[٥٣]

وعليه فيفسر قول يحيى بن معين في ضوء أقاويل النقاد الآخرين، ليكون معنى توثيقه إياه التوثيق العام (العدالة مع العلم والصلاح وعدم تعمد الكذب)

وكل ألفاظ النقاد الآخرين من مصطلح : (لابأس به، وليس به بأس) إلى مصطلح (لين الحديث) فلا تعارض بينها، غاية ما في الأمر أن بعض النقاد جعله في أعلى مرتبة الاعتبار، والبعض الآخر جعله في وسطها، أو دون الوسط بقليل.

أما ابن حبان فقد زعم أن من سمع هذه الأحاديث يتخايل له أن سعيداً كان المتعمد لها. فيردّ عليه عصريّه ابن عدي: وإنما يهم في الشيء، فيرفع موقوفاً، أو يوصل مرسلاً لا عن تعمد. ويبدو لي أن كلمة (يتخايل لمن يسمعها) ليست دالة على اتهامه بالوضع، إنما هي دالة على غفلته الشديدة بحيث لا يستطيع التمييز بين روايات شيوخه المرفوعة من الموقوفة. ولا أشك ـ أنا ـ في أن ابن حبان قد سبر حديث الرجل، وعرف قدره، وكأنه استكثر على مثله تلك الأخطاء التي وقعت في حديثه.

يدل على ذلك أنّ ابن حبان خرج له حديثا من روايته عن شيخه عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر قال:

جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني، قال:

اعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم، وتحج وتعتمر، وتسمع وتطيع، وعليك بالعلانية، وإياك والسرّ)

ثم قال ابن حبان تعليقاً على هذا الحديث:

(هذا خطأ فاحش، إنما روى عبيد الله بن عمر هذا الكلام عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري عن عمر قوله)

حدثناه ابن خزيمة : حدثنا محمد بن رافع : حدثنا محمد بن بشر، عن عبيد

الله بن عمر. والأول ـ يعني حديث سعيد ـ من حديث محمد بن الصباح الدولابي عنه[٥٤]

والخطأ الفاحش الذي ارتكبه القاضي سعيد الجمحي يتلخص في أنه رفع الوقوف وقلب الاسناد.

فمحمد بن بشر ـ قرين القاضي سعيد وزميله ـ يروي هذا الأثر عن شيخهما عبيد الله بن عمر، عن الحسن البصري، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقلبه القاضي سعيد ـ خطأ ووهماً ـ وجعله عن شيخه عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

ولا شك في أن هذا خطأ فاحش. لكن هل تكرر هذا من القاضي سعيد تكراراً فاحشاً حتى غلب على صوابه، فاستحق الترك حسب قاعدة ابن حبان فيمن يخطىء من الرواة[٥٥]

والجواب على هذا السؤال يكلف رهقاً، لكنه ممكن. وخلاصته:

أن يجمع الانسان أحاديث القاضي سعيد بن عبدالرحمن الجمحي من الكتب الستة الاصول ومن كتب السنة المتداولة، ثم من الاجزاء الحديثة، ثم من كتب الصحابة ثم من كتب التراجم وتواريخ البلدان التي زارها.

ثم تخرج هذه الاحاديث ثم تنقد وفق قواعد النقد الحديثة، فيتبين وجه الحق عندئذ.

وكنت قد اقترحت قبل سنوات عديدة خطة أسميتها (منهج دراسة التراجم المطلقة) ودعوت إلى أن يقوم طالب مرحلة الماجستير أو الدكتوراه بدراسة مرويات شخصية من الشخصيات التي اختلف النقاد في الحكم عليها.

وللبحث قبولاً من أهل العلم ولله الحمد.[٥٦]

أقول:

فحتى تقوم هذه الدراسة المتخصصة الناقدة، فاننا نحكم على القاضي سعيد بأنه من رواة مرتبة الاعتبار، فما توبع عليه من حديثه قبل، وما انفرد به توقف في قبوله وما خالف فيه فهو مردود.

بقيت لنا نقطة تستحق أن يشار حولها حوار لأنها تستحق الدرس والبحث وهي: إذا كان ابن حبان يرى الجهني غير الجمحي، وترجم للقاضي الجمحي في المجروحين وللجهني المجهول في الثقات، مع أن هذا الجهني لا يعرف إلا بهذا الحديث...

فهل ترجم للجمحي في الثقات؟ أو أخرج له في الصحيح؟ وهل أخرج للجهني في صحيحه؟

قلت :

١ ـ إذا كان هذا الجهني لا يعرف إلا برواية ابن وهب عنه، وبروايته عن محمد بن عمر بن علي فلماذا ذكره ابن حبان في الثقات إذا كان حديثه الذي عرف به جعله من حديث القاضي الجمحي!

ومهما اعتذرت عن ابن حبان فهذه واحدة نسجلها عليه، رحمه الله تعالى.

٢ ـ وأما عن تخريجه له في الصحيح، فماذا يخرج له، وهو لا يعرف إلا في سند هذا الحديث الذي عدّ من منكرات القاضي الجمحي! إنه لم يخرج له في الصحيحة شيئاً، ولم يذكره.

٣ ـ وأما عن ذكر سعيد الجمحي القاضي في الثقات، فانه لم يذكره في الثقات، ولم يخرج له في الصحيح جزماً.

٤ ـ لكن إذا رجعنا إلى الوراء قليلاً رأينا الخطيب البغدادي في كتابه (الموضح لأوهام الجمع والتفريق جعل (سعيد ابن أبي أيوب المصري، وسعيد بن مقلاص، وسعيد بن عبدالرحمن الجمحي واحداً).

فهل ذكر أحد هذين الاسمين في الثقات أو خرج لأحدهما في الصحيح!

قلت :

ترجم في طبقة أتباع التابعين له فقال :

(سعيد بن أبي أيوب ، من أهل مصر، مات سنة تسع وأربعين ومائة. وقد قيل: إنه مات في آخر سنة إحدى وستين، أو أول سنة اثنتين وستين ومئة)[٥٧]

ثم أعاد ترجمته في طبقة تبع أتباع التابعين فقال:

(سعيد بن أبي أيوب الخزاعي ـ كنيته أبو يحيى ـ من أهل مصر ـ واسم أبي أيوب : مقلاص يروي عن عقيل بن خالد، يروي عنه ابن المبارك، مات سنة تسع وأربعين ومئة. ليس له عن تابعي سماع صحيح، فلذلك أدخلناه في هذه الطبقة. روايته عن زيد بن أسلم وأبي حازم إنما هي كتاب.)[٥٨]

وخرج عن سعيد بن أبي أيوب هذا في صحيحه ثلاثة وعشرين حديثاً!

ولا ريب أن هذا يستدعي وقفة متأنية لتستبين حقائق تكشف لنا كم ترك الأول للآخر وكم هي جسيمة مهام كليات الشريعة، جهال سنة النبي صلى الله عليه وسلم وكم هي الصعوبات التي تحتاج إلى تذليل أمام طالب العلم الشرعي، حتى يستبين سبيله.

فأقول :

ترجم الخطيب البغدادي في (موضح أوهام الجمع والتفريق) لسعيد بن أبي أيوب المصري وقال: وهو الذي يقال له سعيد بن مقلاص .

ثم قال :

سعيد بن عبدالرحمن الجمحي يروي عن عبيدالله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أوصني... فذكر الحديث الذي انتقده عليه ابن عديّ، وابن حبّان، وقال: إنه خطأ فاحش ، ثم قال: وهو سعيد بن أبي أيوب الذي روى عنه عبدالله بن وهب.

وأسند من طريق الحافظ عبدالباقي بن قانع إلى أبي الطاهر أحمد بن عمر بن عبدالله بن السرح المصري، والحارث بن مسكين قالا:

أخبرنا عبدالله بن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب الجمحي، ومالك، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة... وساق حديثا)[٥٩]

فهذا عبدالله بن وهب الحافظ يصرح بأن سعيد بن أبي أيوب المصري المعروف بسعيد بن مقلاص، هو نفسه سعيد بن أبي أيوب الجمحي شيخه، وهل يعرف أحد الشيخ أكثر من تلامذته ومعاصريه؟

وإنّ إثارة مثل هذه القضية توقعنا في ورطة لجهد أنفسنا فيها أمام أعلام الحديث الكبار بَدْءاً من أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وانتهاء بالمزّي والذهبي وابن حجر!

لكننا على ثقة من ان اكتشاف حقيقة من الحقائق العلمية، ثم تتبع جزئياتها بالنقد والتحرير يزيد من ثقتنا بعلمائنا، وثقتنا بديننا، ويدفعنا إلى سماع رأي المخالف لاحتمال أن يكون الصواب في جانبه في قضية من القضايا المسلمة عندنا أو أكثر.

قلت :

لو رجعنا إلى تاريخ البخاري، وكتاب الثقات وإلى تهذيب الكمال للمزي لرأينا مايأتي:

١ ـ أن الجميع جعلوا سعيد بن أبي أيوب المصري، هو ابن مقلاص، وجعلوه آخر غير الجمحي.

٢ ـ أنهم لم يتفقوا على سنة وفاته، فالبخاري يقول: مات سنة تسع وأربعين.

وقال يحيى بن معين: مات زمن أبي جعفر المنصور.[٦٠] وقال ابن حبان: مات سنة تسع وأربعين وقيل: إنه مات أواخر سنة إحدى وستين أو أوائل سنة اثنين وستين ومئة، ثم جزم في طبقة أتباع التابعين أنه مات سنة تسع وأربعين ومئة، وأن عبدالله ابن المبارك روى عنه[٦١]

وقال أبو سعيد بن يونس: ولد سنة مئة وتوفي سنة إحدى وستين ومئة، وقيل سنة ست وستين ومئة، وسنة إحدى وستين أصح[١٦١]

فهذا الرجل يقول فيه ابن معين: ثقة، ويقول فيه أحمد: لابأس به، ويقول فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت مات سنة إحدى وستين ومئة، وقيل: غير ذلك وكان مولده سنة مئة[١٦٢]

أجل : إنه ثقة ثبت، يروي عن ثلاثة وأربعين شيخاً منهم حميد بن هاني، الخولاني وزبّان بن فائد، وعقيل بن خالد، ومحمد بن عجلان، وغيرهم.

ويروي عنه عبدالله بن المبارك، وعبدالله بن وهب، وعبدالله بن يزيد المقرىء، وعبدالملك بن جريج... الخ.

فهل يعقل ألا يُعرف لهذا المسكين تاريخ وفاة؟ وليت هذا فحسب، بل تتراوح سني وفاته بين عام تسعة وأربعين ومئة وستين! بل: هل يعقل ألا يُعرف بكلمة واحدة!

٣ ـ أن جميع من ترجمه جعل عبدالله بن وهب أكبر تلامذته والرواة عنه. فهل يتصور وجود شيخ (ثقة ثبت) مجهول الحال! بله المين؟

٤ ـ أن أحمد بن حنبل وابن معين قد أطلقا اللفظة ذاتها على كلا الرجلين، فربما كانا يريان أنهما رجل واحد أيضاً!

٥ ـ أن الخطيب البغدادي إمام هذه الصنعة، وكل الناس بعده عيال على كتبه، ساق قول عبدالله بن وهب بالاسناد المتصل الصحيح إليه، ومهما وهم ابن وهب فلن يهم في معرفة شيوخه!

٦ ـ أن وفاة القاضي الجمحي، المدني، المصري، البغدادي، كانت سنة ست وسبعين ومئة وهو ابن اثنتين وسبعين سنة.

فالفارق بين وفاة هذا وأحدى صور وفاة ذاك عشر سنين، هي أقل من فارق ما بين التاريخ الكبير(١٤٩هـ) وتاريخ مصر (١٦٦هـ)!

٧ ـ أن المقارنة بين ترجمة من جعله الحافظ ابن حبان في مرتبة الترك أعني (سعيد بن عبد الرحمن الجمحي) ومن اخرج عنه ثلاثة وعشرين حديثاً في صحيحه، وأخرج عنه الشيخان وبقية اصحاب السنن، تثير الاستغراب والدهشة!

فكل ما يعرف من نسب هذا الذي وصف بأنه ثقة ثبت أنه: سعيد بن أبي أيوب، واسم أبي أيوب: مقلاص المصري الخزاعي ـ مولاهم ـ بينما ذاك الجمحي ترجمه ترجمة تدل على معرفة بعينه وحاله وولادته ووفاته ، ومنصبه .

صحيح أن رواية ابن وهب وابن المبارك وابن جريج ترفع عن الجهالة ـ قطعاً ـ لكن الكلام يبقى لغير مستساغ أن يروي رجل ثقة ليث عن أنسه حفاظ، ويروي عنه أئمة حفاظ، ولا توجد أي جملة تعرف بحاله! فأين عائش إذن!

٨ ـ أن توثيق الحافظ ابن حجر له ليس مبنياً على معرفة شخصية، إنما طبق القواعد الحديثية بأن جهالة العين تُرفع برواية اثنين، وهنا روى عنه جماعة، وقد زكاه ابن معين والنسائي ولم يُذكر فيه جرح، ولم تُرَ له مناكير فحكم بأنه ثقة ليث.

أما عن حياته ووفاته وأخلاقه، وشيء من سيرته فلم يتحفنا هو ولا غيره بشيء يذكر.

٩ـ لست بإحصاء تلامذة وشيوخ سعيد بن أبي أيوب ممن أخرج لهم ابن حبان في صحيحه :

ـ فوجدته أخرج من طريق عبد الله بن يزيد المقرىء عن سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر حديثا أحدها مكرر[٦٣]

ـ وأخرج من طريق عبدالله بن وهب عن سعيد ستة أحاديث[٦٤]

ـ وأخرج من طريق عبدالله بن المبارك حديثين اثنين[٦٥]

ـ وأخرج من طريق النضر بن شميل عن سعيد حديثاً واحداً، وهنا لم يذكره المزي في الرواة عنه[٦٦]

وقد كان عدد شيوخ سعيد بن أبي أيوب خمسة عشر شيخاً في هذه الأحاديث كلهم ذكرهم المزي في شيوخ سعيد ما عدا ذراعاً أبا السمح فلم يذكره المزي في شيوخ سعيد بن أبي أيوب.[٦٧]

وهنا يمضي أنا زدنا على ماذكره المزي تلميذاً واحداً لسعيد بن أبي أيوب، وشيخاً واحداً أيضاً.

والذي أحب الاشارة إليه أنني لم أبتدع في هذا الأمر منكراً من القول، إنما وجدت أمامي أقاويل متضاربة، حاولت التوفيق بين بعضها وبعض وتفسير بعضها ببعض وترجيح بعضها على بعض على قدر معرفتي وعلمي المحدود وحسب ما تيسر لي من توفيق الله تعالى، وعلى ضوء ما هو مسطور فيما طالعته يداي من كتب هذا العلم الشريف .

الخاتمـــة

لا أدعي أنني أنجزت هذا البحث حتى نهايته، ولا أزعم أن ما تم منه هو الصواب، ولا ما أثرته من إشكالات أو تساؤلات، قد أجبت على جميعها الإجابة الكافية، أو الشافية، أو أنني ألممت الجمع الملتمة أو الملزمة في هذه القضية أو تلك.

بيد أن الذي استطعت تقديمه في هذا البحث الوجيز ما يأتي:

أولاً : ذكّرت الباحثين من علمائنا الحديث وطلابه بعلم يكاد يكون اليوم مهملاً لا يرجع إلى كتبه، ولا يحقق في مناهجه إلا أفرادٌ قلائل. وتنع الأكثرون بنتائج ما قرره الحافظ ابن حجر في التقريب، حتى غدت أحكامه كالمسلمات، وما هي في الحقيقة سوى اجتهادات منه، لها وعليها.

ثانياً : ذكّرت الباحثين في هذا العلم، أن علمائنا السابقين قد حاور بعضهم بعضاً، وردّ بعضهم على بعض، بكل أدب وتوقير، بل حتى دون الاشارة إلى ما رآه بعضهم خطأ عند بعض. فلا حرج أن يقوم المتخصصون في هذا العلم وغيره بقراءة مسيرتهم، لأن مسيرة العلم لا تنتهي.

ثالثاً : أثرت أمام الباحثين مشكلات تقديد لم أقم بحلها، حتى أتعرف إلى أصداء بعض المشكلات عندهم.

أو لأنني عجزت عن حل بعضها الآخر، وخاصة أن هذا أول بحث ينشر لي في العراق.

رابعاً : أن قضية (نقد الحديث) عريضة شائكة لا تسلس لباذها إلا لأفراد معدودين في كل عصر، خلافاً لمن زعم أنه كتب كتاباً في التخريج، ليجعل بكلة كل طالب علم أن يصبح ناقداً. وهو نفسه لم يقم بنقد حديث واحد في كل ما كتب وحلل!

فليتق الله تعالى شباب زغب، لا يعرف بعضهم تطبيل النص النظري على واقعة واحدة، ثم يحاول فيصحح ويضعف، جاهلاً أن تصحيح حديث ما، يعني أن مخالفه ودلالاته من دين الله، وأن تضعيف حديث ما، يعني أن ما تضمنه - إن لم يكن في الباب غيره - ليس من الدين في شيء.

خامساً : ذكرت أساتذة الدراسات العليا بوجوب تشجيع الدراسات النافذة وصياغة المناهج القادرة على تأهيل طلبة العلم للقيام بهذه الدراسات.

سادساً : لفت إلى أن مسألة (المراجع المعللة) والدراسات الاستقرائية هي التي تنفع الحقائق العلمية أو تقرب إليها.

سابعا : ألمحت إلمامًا إلى أن الثقة الحافظ قد يهم، وقد يخطئ.. فلا يلزم الاستسلام والتسليم لكل ما قاله ذلك الثقة الحافظ. فهذا مالك بن أنس إمام المحدثين، صنف الإمام الدارقطني في غرائبه وأفراده مجلداً أسماه (الغرائب والأفراد من حديث مالك بن أنس)

وهذا ابن حبان يصنف كتابا سماه (علل حديث مالك) و(علل حديث الزهري) و(علل ما استند إليه أبو حنيفة في مذهبه) و(علل ما أسند أبو حنيفة) و(علل حديث شعبة)...

ثامنا : إن علم (أوهام الجمع والتفريق) إذا أتقنه طالب العلم، واطلع على مظانه، لربما استطاع أن يصل الى نتائج تنفع.لربما استطاع أن يصل إلى نتائج تنفع.

لهذا الرجل الذي كان مدار بحثنا هذا عليه. إذا استطعنا لرجيح أنه سعيد بن عبدالرحمن الجمحي المتروك عند ابن حبان، والمعتبر به عند الجمهور، هو نفسه سعيد بن عبدالله الجهني صاحب حديث علي، وهو نفسه سعيد بن عبدالرحمن بن أبي الصباء، وهو نفسه سعيد بن أبي أيوب، وهو نفسه سعيد بن مقلاص، فهذا يعني أن من وصله ابن حبان بالترك لوجود بعض الوهم أو الخطأ في حديثه هو نفسه الذي لرجمه مرتين في الثقات. وهو نفسه الذي خرج له اثنين وعشرين حديثا في صحيحه، وهو نفسه الذي خرّج له البخاري ومسلم في صحيحيهما. وهو نفسه الذي قال فيه الحافظ ابن حجر: ثقة ثبت!

فإذا جُمع شيوخ هؤلاء، فكانوا شيوخاً لشيخ واحد، وجمع تلامذة هؤلاء، فكانوا تلامذة شيخ واحد، وجمعت هاتيك الأحاديث المروية عنهم جميعاً. تبدلت النظرة النقدية إلى عدد غير قليل منها.

تاسعاً : أوضحت أن لكل إمام ناقد عذرًا فيما تحامل به، أو أخطأ فيه، وأن المعاصرين ـ ونحن منهم ـ أكثر عرضة للخطأ والوهم، وأشرت إلى خطأ بعض المعاصرين في النفي والاتهام والقصر.

عاشراً : نبهت إلى أن طبعة الترمذي بتحقيق أحمد شاكر ـ على كثرة فوائدها ـ لا تمثل كتاب الترمذي الذي كتبه مصنفه بخط يده. وخاصة في دائرة أحكام الترمذي على الحديث.

أحد عشر : ألمحت إلى أن مصطلح (مقبول) قد يطلقه الحافظ ابن حجر على مجاهيل الحال والمجاهيل .

ثاني عشر : أشرت إلى ضرورة الرجوع إلى النسخ الخطية الموثقة، ومقارنة بعض النصوص ببعض للوصول إلى الصواب .

ثالث عشر : أوضحت أن كثيراً من الأسماء الواردة في تاريخ البخاري، وثقات ابن حبان والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، لا تعرف إلا بورودها في السند ليس غير.

رابع عشر : طبقت مصطلح الغرابة عند المحدثين على حديث الباب، وأوضحت شمولات شمول الغرابة له من جهات

شمول الغرابة له من جهتين.

خامس عشر : أثرت قضية الجهالة والانقطاع، ولم أنهِ الكلام فيها لأنها تحتاج إلى بحث مفرد.

سادس عشر : أثرت مسألة التصحيح بالمتابعة والشاهد، وبينت ضرورة إفرادها برسالة علمية مع اعتقادي الجازم المبني على الأدلة المتضافرة أن كل الأئمة - ومنهم أصحاب الصحاح - يصححون بالمتابعة والشاهد، بل يصححون على الباب، وعسى أن ييسر الله لي نشر بحث في هذا.

سابع عشر : أثرت قضية تعارض الجرح والتعديل في الراوي الواحد، وأشرت إلى قلة البحث فيها، فالكم لا صلة له بدقائق النظر، وقد تفجرت الثروة فكان أثرها كبيراً.

ثامن عشر : أشرت إلى أنّ معرفة مصطلحات كل إمام من أئمة النقد المتقدمين ضرورية جداً للباحث، ولا يجوز إلزام المتقدمين بما ادّعاه عليهم المتأخرون، لم اصطلحوه، وههنا أحب أن ألفت النظر إلى أن صيغ التمريض عند المتقدمين لم تكن تعني التضعيف كما هو الحال عند المتأخرين، وإنما كانت تعني غالباً اختصار الأسانيد أو عدم استحضارها أو عدم رواية المحدث لها بالاسناد... الخ وقد بينت في بحث (التعليق) أن أكثر من ثمانين من كل مئة علق البخاري فيها أحاديث بصيغة التمريض، كانت في حيز الاحتجاج في حقيقة الامر، وعسى أن ييسر الله لي النظر فيه ثم نشره، وكتاب الترمذي المتلقى بصيغ التمريض، ولا يريد بها التضعيف إطلاقاً؟

تاسع عشر : بينت خطأ ابن حبان في غير موضع، مع أنني من المعجبين به غاية الاعجاب ولم يحط حائط مني بما ناله ابن حبان، بيد أن الحق هو رائدنا إن شاء الله تعالى.

العشرون : إن قواعد النقد الحديثي ليست قوالب معدنية، كما أن الرجال الذين يعرضون عليها ليسوا من المعادن والمواد الخام التي تتشكل وفق هذه القوالب وهنا يعطينا المرونة على التحرك في إطارها الكلي العام، ولو أدى

ذلك إلى خرم إحدى يعطينا قدرة على التحرك في إطارها الكلي العام. ولو أدى ذلك إلى خرم إحدى جوانب القالب؛ إذا كانت المعطيات لا تسمح إلا بخرمه.

فأنا شخصياً لا أستطيع أن أقنع نفسي بوجود شخصية تحمل لقب (ثقة ثبت) ولا يعرف عن تاريخها شيء. مع قيام القرائن الكثيرة التي تشير الى أنها تلك الشخصية المزعومة العالمة الثقة التي ضعفت بأساليب لم يترك المضعفون البحث في ملابساتها والله أعلم.

الحادي والعشرون : إن تهذيب الكمال، وإن كان قد أحصى أكثر الدر من شيوخ الراوي وتلاميذه المترجم. إلا أنّ ثمة شيوخاً وتلامذة لبعض الرواة تلتقط من كتب السنة والمجاميع وغيرها. وقد زدنا تلميذاً وشيخاً لمترجَمنا على ما ذكره المزي في تهذيبه.

الثاني والعشرون : لم أجزم بنتيجة ما، حتى لا أقع فيما أعتب به على غيري وأنتظر من إخواني الباحثين إبداء الملاحظ، وتوضيح الغامض، وإبداء النصح فما أنا إلا طالب علم بذلت وسعي فيما حسبته خيراً وصواباً. فمن أبدى لنا في ما اعتقدناه صواباً غير ذلك مع دليله، تركنا قولنا إلى قوله، وشكرناه على ذلك علناً. ودعونا له بالتوفيق والفلاح.

ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا، لنكونن من الخاسرين. ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله الطاهرين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فرغت من تبييضه وإعادة النظر فيه
قبيل فجر يوم الخميس الصادف للعشرين
من شهر شعبان المعظم عام ثلاثة عشر
وأربعمئة بعد الألف من الهجرة الشريفة
وكتبه/ عذاب محمود الحسن التميمي

هوامش البحث

(١) كتبت بحثاً قبل سنوات تحت عنوان (البرامج التطبيقية في العلوم النظرية) أسأل الله أن ييسر الوقت لإتمامه ونشره.

(٢) كتاب المجروحين من المحدثين لابن حبان ١/٢١٩ فما بعد.

(٣) كتاب الثقات من المحدثين لابن حبان ١/٢١٩ فما بعد.

(٤) المجروحين ١/٩٣.

(٥) الثقات ٩/١١٥ وانظر ثناء الأئمة عليه في النبلاء للذهبي ١٢/٢٨٣.

(٦) تاريخ بغداد مدينة السلام للخطيب البغدادي ٣/٤١٦ ـ ٤١٧.

(٧) تهذيب الكمال ٣/١٠٣٠ وتهذيب التهذيب ١١/١٢، وتقريب التهذيب ٢/٣١٣.

(٨) انظر هذه الأقوال جميعها في المصادر السابقة المذكورة في هامش رقم (٧).

(٩) فما سبق الراجح ذاتها

(١٠) مسند الإمام أحمد ١/١٠٥ رقم ٨٢٨.

(١١) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧٢١) ١/٣٢٠. وانظر عارضة الأحوذي ١/٢٨١.

(١٢) وانظر أيضاً ترجمة البخاري في التاريخ الكبير للبخاري ٣/٤٩٤، والمجروحين ١/٣١٩، والكامل لابن عدي ٣/١٢٣٥، والميزان ٢/١٤٨، والتهذيب ٤/٥٥، والتقريب ١/٣٠٠ (م ٤ س ق) ، وملاحق ابن حبان وتعليقه ٤/٩٤٦.

(١٣) ابن حبان وتعليقه في الجرح والتعديل لعداب مصرده المنصور ٣/٩٩٢.

(١٤) درجة ماجستير في جامعة أم القرى قسم الدراسات العليا (مقرر مساعد) في جامعات العراق.

(١٥) تهذيب الكمال تحقيق الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف ١٠/٥١٨، وتقريب ٥٢٨، ٥٢٩ منه.

(١٦) ما سبق ١٦/٢٢٨.

(١٧) مشكلة الفصاحة رقم (٦٠٥).

(١٨) جامع الأصول في أحاديث الرسول، لابن الأثير الجزري ٥/٢٣٤.

(١٩) كتاب السنن لأحمد بن منيع ابن عابد الكرخي، بتحقيق الدكتور حسن مصطفى الأعظمي رقم (١٤٨٩) بينما هو في طبعة الملقي بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي رقم (١٤٨٩) ١/٤٣٦، الجزئي مقتصراً على طرقه التي يخص البخاري فقط.

(٢٠) المستدرك للحاكم النيسابوري، كتاب النكاح ٢/١٩٢، وقال: حديث غريب صحيح ولم يخرجاه. وقال الذهبي في التلخيص: صحيح. والبحث لا يعدو قول الذهبي في التلخيص موافقة للحاكم ـ كما هو شائع ـ إلا أن تلخيص الذهبي فقط. وقد كتبت بحثاً أرجو أن أنظر فيه وأنشره قريباً تصحيحاً لهذا الخطأ الذهبي الشائع، والأسف.

(٢١) مسند أحمد ١/١٠٥.

(٢٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصلاة رقم (١٧٢١) بتحقيق أحمد شاكر وقال أبو عيسى: غريب حسن. كما زعم الشيخ أحمد شاكر، وسيأتي بيان ذلك فيه. وانظر تعليق الكشميري البخاري ٣/٢١٠. وعارضة الأحوذي ١/٢٨١.

(٢٣) تاريخ بغداد ٥/١٢٠.

(٢٤) التاريخ الكبير ٣/٢٨٩.

(٢٥) الثقات لابن حبان ٨/٢٩١.

(٢٦) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٣٧ .

(٢٧) كتاب تاريخ الثقات للعجلي رقم (٤٤٣) .

(٢٨) الميزان ٢/١٤٦ . وديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي ١/٣٢٨ .

(٢٩) تهذيب الكمال للمزي ١٠/٤٤٢-٤٤٥ .

(٣٠) تقريب التهذيب ٢/٩٧ .

(٣١) مشكاة المصابيح رقم (٥٠٩) .

(٣٢) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب ٢/١٣٣-١٣٥ .

(٣٣) الوهم والإيهام لابن القطان ١/١٨٠/أ .

(٣٤) ما سبق ١/١٥٢/أ .

(٣٥) ما سبق ١/٢١٥/ب .

(٣٦) الذي بحث بعنوان (الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بجرح أو تعديل في الجامع والعلل) استخلصت فيه أسماء الرواة الذين تكلم عليهم الترمذي بالنقد. وعسى أن يكمل قريباً إن شاء الله تعالى .

(٣٧) البدر المنير شرح الجامع الصغير للحافظ الملقن ٢/٣١٠ .

(٣٨) تهذيب الكمال ١/٤١٩ . وأطراف الأشراف ٧/٤٣٧ .

(٣٩) جامع الترمذي ١/٣٢١ .

(٤٠) أخرجه الترمذي في المختار (٣٣) باب ما جاء في تعجيل الفطر رقم (١٠٣٥) ٣/٢٨٧ .

(٤١) انظر جامع الترمذي ٣/٢٨٧

(٤٢) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/٦٢٢-٦٢٦ .

(٤٣) انظر رسائل الإمام ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل ٢/٨٩١ و٣/١٣٦٤ .

(٤٤) تهذيب التهذيب ٣/٤٨١ وصفة الطالب لابن عنبا ص ٣٦٢ .

(٤٥) تهذيب الكمال للمزي (ج) ٢٦/١٣٣ .

(٤٦) ما سبق ١٩/٢٢٩ .

(٤٧) ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل ٢/٢٥٨ .

(٤٨) انظر ترجمته ومظانها التي ترجمه على مقدمين مصدراً في تهذيب الكمال ١٠/٥٢٨

(٤٩) ما سبق المرجع نفسه .

(٥٠) الكامل لابن عدي ٣/١٣٢٥ وقارن بالمخطوط منه ٣/٤٩/ب .

(٥٠) الكامل لابن عدي ٣/١٣٢٥ وقارن بالمخطوط منه ٣/٤٩/ب التصحيح

(٥١) تاريخ بغداد ٩/٩٩ .

(٥٢) الكامل ٣/١٣٢٥ وقارن به بالمخطوط منه ٣/٤٩ ب/ ٥٠/أ .

(٥٣) درست هذا المصطلح في رسائلي العلمية (ابن حبان ومنهجه في الجرح والتعديل ٣٣٦/٣٣٠-٣٣٢-١٠٤٢) فانظره

(٥٤) المجروحين ١/٣٦٩ .

(٥٥) ابن حبان ومنهجه ٣/١٣٣٩ وانظر ملاحق الرسالة ٤/٥٦٣-٥٦٨ .

(٥٦) أثبت لها هنا رسائل في جامعات الأردن وإيد والمغرب، وقد ترقبت منها بضع رسائل، وأطمئن بعضها تعالج طبعاً. لأن الرسالة العلمية التي تمر على الأسطر، والمتقصي يتعالج صعوبة بإذن الله تعالى.

(٥٧) كتاب الثقات لابن حبان ٦/٣٦٢ .

(٥٨) سلسبق ٨/٢٥٩ .

(٥٩) موضح أوهام الجمع والتفريق ٢/١٣٣-١٣٥ .

(٦٠) جاء في المطبوع من الثقات والمخطوطة عنه أن ابن يونس الثانية أنه مات سنة تسع وأربعين ومئتين، ولعل تصحيف أو وهم من الناسخ، فالذي يروي عنه عبدالله بن المبارك عاش سنين سنة على رأي بعضهم وتسعاً وأربعين على رأي بعض وولد سنة ثنتين وعشرين ومئة لذا يعيش الى سنة ٢١٩هـ وكل المصادر لم ترل بحياته الى أكثر من عام ١٩٩هـ .

(٦١) تهذيب الكمال ١٠/٣٤٥ وانظر ص ٣٤٢-٣٤٤ مع تعليقات المحقق الفاضل .

(٦٢) التقريب ١/٢٩٢ .

(٦٣) الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ٢٩ ، ٥٠٠ ، ١٤٩٣ ، ١٦٩١ ، ٢٠٣٦ ، ٢٠٥٣ ، ٣٣٢١ ، ٣٤١٤ ، ٤٤٥٢ ، ٤٦٠٣ ، ٤١٠٨ ، ٥٥٦٤ ، ٥٦٠٧ ، ٧٤٢١ .

(٦٤) سلسبق ٢٠٨ ، ٥١٠٩ ، ٥٢٢٠ ، ٥٥٢١ ، ٥٩١٤ ، ٦٧٦٦ .

(٦٥) سلسبق ٢١٩ ، ٣٣٩ .

(٦٦) سلسبق ٥٥٤٣ وانظر تهذيب الكمال ١/٣٤٣ فما بعد .

(٦٧) الاحسان في ترتيب صحيح ابن حبان رقم (٣٦٢١) وتهذيب الكمال ١٠/٣٤٣ .

« انتهت »